

داعية لحماية المحيطات

الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو يتناول بالمناقشة حرصه على المحيطات ودعمه المستمر لأنشطة الوكالة الهادفة لحمايتها. ويقع في الإمارة مقر مختبرات البيئة التابعة للوكالة، التي تم تأسيسها في عام ١٩٦١ بدعم من موناكو.



ما الباعث لحرصكم على حماية البيئة البحرية؟

هناك بالطبع بعض التراث العائلي هنا. فقد كان والد جدي، الأمير ألبرت الأول، يتحلى برؤية مبهرة للعلوم بشكل عام ولعلم المحيطات على وجه الخصوص. وخلف لنا عمله الرائع في هذا المجال إرثه المتمثل في متحف موناكو لعلوم المحيطات. ولكن بالطبع هذا الاهتمام ينبع أيضاً من والدي، الأمير راينر الثالث، والعديد من مبادرات الحماية البحرية التي قادها، في المقام الأول بمنطقة البحر المتوسط.

هل شجعتكم نشأتكم بجوار البحر على حمايته؟

من البديهي أنه كلما عرفت المزيد عن المحيط أو عن بحرنا هنا، أي البحر المتوسط، ازدادت رغبتك في حمايته. إن العيش بالقرب من البحر والتعرض لتلك المعيشة في سن جد مبكرة لا يمكن سوى أن يغريك بمعرفة المزيد حوله وإيجاد طرق مبتكرة لحمايته. كما شجعني الوضع الجغرافي الاستثنائي لبلدي على أن أولي اهتماماً فائقاً لمجال حماية البيئة البحرية.

بعد مرور عام على توليكم، أنشأتكم في عام ٢٠٠٦ المؤسسة الخاصة بكم. فما هو دافعكم للقيام بذلك؟

لقد تعرضت لقضايا بيئية مختلفة في سن مبكرة، ولكنني أعتقد أن إحدى نقاط التحول كانت مؤتمر قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢ حيث رافقت والدي. فمن خلال حضور هذا الحدث، أصبحت أكثر وعياً بالقضايا البيئية المختلفة، ليس فقط بشأن المحيطات ولكن أيضاً فيما يتعلق بتغير المناخ وغازات الدفيئة وإزالة الغابات. ثم حاولت على مستوي ومعي هياتنا المختلفة التي يقع مقرها هنا في موناكو أن نعمل بشكل أوثق بشأن هذه المسائل. ولكن قبل عام ٢٠٠٦ بوقت طويل، أردت أن أنشئ مؤسسة من نوع ما، ذات طابع شخصي أكثر. وأفترض أنه بعد قمة ريو هذه، شعرت بالحاجة الملحة إلى القيام بذلك في نهاية المطاف، وهي حاجة اشتدت على مدى السنوات.

ما هو المحور الرئيسي للمؤسسة؟

الركائز الأساسية الثلاث هي التنوع البيولوجي والمياه وتغير المناخ. والمناطق الإقليمية الرئيسية الثلاث التي نحاول التركيز عليها هي

الصورة: الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو (يساراً) هو أحد المتزمين بالدعوة إلى حماية البيئة، ويدعم مختبرات البيئة التابعة للوكالة وما تؤديه من عمل؛ كما يشارك في الحملات الاستكشافية البحرية في القطب الشمالي، بل ويقوم بإجراء عمليات تشريح للرخويات مع علماء الوكالة. (الصورة من: جان جويبر)

حوض البحر المتوسط، وأقل البلدان نمواً، وتشمل هذه المجموعة الكثير من البلدان الأفريقية، والمناطق القطبية. وأنا سعيد جداً للتطور الذي شهدته المؤسسة على مدى السنوات السبع الماضية. فنحن الآن جزء من أكثر من ٢٣٠ مشروعاً في ٤٠ بلداً مختلفاً، ولنا شراكات مع العديد من المنظمات، مثل مؤسسة الأمم المتحدة، والفريق المعني بالمناخ والصندوق العالمي للطبيعة.

إنكم لا تعتمدون إلى مجرد استخدام اسمكم ولقبكم للفت الانتباه إلى هذه القضايا، ولكنكم في الواقع تكتسبون خبرة مباشرة بشأنها. فما مدى أهمية ذلك بالنسبة لكم؟

أعتقد أن ذلك مهم للغاية. ليس فقط للحصول على معرفة أفضل بالقضايا المختلفة على أرض الواقع، ولكن أيضاً لتكون قادرين على الالتقاء بالسكان المحليين الذين نحاول مساعدتهم من خلال هذه البرامج المختلفة، فيما يتعلق بالبر أو البحر على حد سواء. فأننا لا أفعل ذلك لذاتي. وإنما أفعله لأنني مهتم وحرصني على ما أحاول تحقيقه. لكنه أيضاً من أجل المؤسسة، من أجل تحقيق درجة أفضل من وضوح الرؤية وإثبات أننا نتابع هذه البرامج المختلفة بكل ما تستحقه من اهتمام.

كيف تدعم حكومتكم عمل الوكالة؟

هناك تعاون طويل الأمد بين موناكو والوكالة يعود تاريخه إلى أوائل الستينيات من القرن الماضي. كنا نتعاون من خلال مركزنا العلمي، أي مركز موناكو العلمي، وارثي أن هذا التعاون يمكن أن يصبح أوثق من خلال إنشاء مختبر بحري تابع للوكالة. وهذه هي الآن مختبرات البيئة التابعة للوكالة هنا في موناكو. والبحوث التي تُجرى هناك رائعة بكل ما في الكلمة من معنى، ونحن فخورون للغاية ويشرفنا أن تكون لدينا هذه الشراكة الوثيقة التي ستشهد من غير ريب مزيداً من التطور في المستقبل.

لماذا تعتقدون أن من المفيد للوكالة أن تكون لديها مختبراتها الخاصة بالبيئة هنا في موناكو؟

لدينا تاريخ طويل في ميدان العلوم البحرية، وهو ما يجعلنا أصحاب مصداقية مثل جهات أخرى تُجرى أيضاً بحوثاً علمية في هذا المجال. وبفضل هذا التاريخ وفرقنا من العلماء في مركز موناكو العلمي، كنا قادرين على ترسيخ هذا التعاون في العمل مع الوكالة. وموناكو أيضاً بلد صغير معني مباشرةً بمشاكل البيئة البحرية، نظراً لموقعه. ويعد حجمه أحد المقومات الداعمة في سياق اختبار وتنفيذ الممارسات البيئية الجديدة. وعلاوةً على ذلك، فإن بلدي غير سياسي النزعة. لذلك، عندما نقوم بتنظيم منازرات أو مؤتمرات، فإننا لا نتطلع سوى إلى تعزيز مصلحة واحدة، هي حماية البيئة. وهذا أمر أساسي ويضفي مصداقية على نهجنا البيئي في الساحة الدولية.

أنتم أيضاً تدعمون عمل الوكالة في مجال البحوث المتعلقة بظاهرة تحمض المحيطات. وقد اضطلعتكم بدور قيادي في الجهود التي أفضت إلى إعلان موناكو بشأن تحمض المحيطات في عام ٢٠٠٨. فماذا كان الغرض من ذلك؟

لقد كنا نرغب في لفت الانتباه الدولي إلى ظاهرة تحمض المحيطات. فزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الأنشطة البشرية تمثل خطراً داهماً على البيئة البحرية. وقد استوعبت المحيطات نسبة ٥٠٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن البشر على مدى المائتي سنة الماضية. وكلما ارتفع مستوى ثاني أكسيد الكربون الذي يتم استيعابه، ارتفع مستوى حموضة المحيطات. وتحمض المحيطات على هذا النحو سوف يخل بتوازن المحيطات وسيكون له تأثير سلبي على المناطق ذات التنوع البيولوجي الشديد، كالنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية على سبيل المثال.

ما الذي تم تحقيقه من خلال الإعلان، وهل تطور فهمنا لهذه المسألة؟

أعتقد أن الإعلان والاجتماع المفضي إلى الإعلان كانا على درجة قصوى من الأهمية-ليس فقط لرفع مستوى الوعي بهذه المسألة، التي لا يلتم بها سوى عدد ضئيل للغاية من الناس خارج المجتمع العلمي، ولكن أيضاً ليتسنى لنا الحصول على صك الموافقة من العلماء من ٢٦ بلداً مختلفاً على ماهية الأخطار القائمة، وتحديد القضايا ذات الصلة بشكل أفضل، وتوجيه البحوث نحو فهم أفضل لديناميات تحمض المحيطات. ومن دواعي سروري البالغ أن أرى الإعلان يُعتبر بمثابة نقطة انطلاق شديدة الأهمية نحو وعي أفضل، ليس فقط من قِبَل المجتمع العلمي ولكن من جانب الجمهور العام كذلك.

على الرغم مما تبذلونه من جهود، لا تزال البحار تتعرض للإيذاء. فهل تعتقدون أن هذا الوضع يمكن أن يتحسن حقاً؟

أعتقد أننا في مفترق طرق الآن، ولدينا القليل جداً من الوقت لمحاولة عكس هذه الاتجاهات المختلفة التي تؤثر على بحارنا ومحيطاتنا-من تحمض المحيطات إلى الصيد الجائر والتلوث المفرط وعدم معالجة الأنواع المختلفة من مياه الصرف الصحي. كما أن الضغوط على النظم الإيكولوجية البحرية في تزايد مستمر، والإدارة المستدامة للموارد البحرية هي الآن إحدى القضايا العالمية الكبرى. ومع ازدياد عدد السكان على نطاق العالم، وحقيقة أن الغالبية العظمى من الناس يعيشون في مناطق حضرية تقع على الساحل، تتزايد الضغوط على المحيطات أكثر وأكثر. والعواقب الناتجة عن تغير المناخ وتحمض المحيطات تزيد من تفاقم التوازن الهش بين النظم الإيكولوجية للمحيطات والتنوع البيولوجي. ومحور التزامي الشخصي وسياسة حكومة بلدي هو العمل من أجل تحسين هذا الوضع.

أجرت المقابلة لويز بوترتون، شعبة الإعلام العام في الوكالة.